

الفصل الثالث

الملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الشعب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

عرضت على حضراتكم فيما تقدم استراتيجيتنا وسياستنا المالية في المرحلة الراهنة ، والأدوات المختلفة التي نعمل من خلالها لتطبيق منهجية جديدة نلتزم فيها بتحقيق البرنامج الرئاسي للعبور نحو المستقبل

وكما أوضحت الركائز والمحددات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة والأبعاد الإجتماعية والإقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها في إطار متوازن نحرص فيه كل الحرص على المواطنين خاصة محدودى الدخل ، كما نسعى وفي ذات الوقت إلى دفع جهود التنمية الإقتصادية في إطار منهجية جديدة للإصلاح المالي .

وتبعاً لما تقدم ؛ فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمراعاة الإلتزام بمحددات رئيسية ثلاث هي :-

المحدد الأول : عرض الموازنة العامة للدولة بصورة واضحة ملتزمة بالتبويات الاقتصادية والوظيفية وفقاً للمعايير الدولية وفى إطار من الشفافية والوضوح .

المحدد الثانى : أن تقديرات الموازنة تأخذ فى الحسبان نتائج التنفيذ الفعلى خلال السنوات السابقة - من ناحية - ومراعاة النتائج المتوقعة لتنفيذ موازنة العام المالى الجارى فى ضوء المتغيرات الحادثة ودون إخلال بالحدود المعتمدة للموازنة والتي تم إقرارها تشريعياً .

المحدد الثالث : أن تمويل الموازنة ومداركة العجز فيها يتم فى إطار تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة ومن خلال مصادر تمويلية بأقل تكلفة ممكنة وفى إطار إدارة رشيدة للتدفقات المالية الداخلة والخارجة من حساب الخزانة الموحد .

وعلى ضوء ما تقدم ، فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، متناولاً ما يأتى :-

أ. التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة
ب. التقديرات التفصيلية للمصروفات والإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة وتشمل :-

١. عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الإقتصادى ووفقاً للتصنيف الوظيفى .
٢. عناصر الإيرادات العامة .

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ :

يقدر الحجم الإجمالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية
٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٦٧,١ مليار جنيه لكل من استخدامات وموارد
الموازنة بما في ذلك مصادر التمويل المتاحة وذلك على النحو التالي :

أ. الإنفاق العام :

يقدر الحجم الإجمالي للإنفاق العام في مشروع الموازنة العامة للسنة
المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٦٧,١ مليار جنيه ، وذلك مقابل فعلى
متوقع قدره ٢٤٨,١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أى
بزيادة قدرها ١٩,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧,٧% ؛ وذلك على
النحو التالي :-

جدول رقم (٩) الإنفاق العام

(بالمليار جنيه)

معدل النمو		التغير		موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (١)	البيان
٣÷١ %	٢÷١ %	٣-١	٢-١	المقدر (٢)	المتوقع (٣)		
١٣,٩	١١,١	٢٩,٤	٢٤,٢	٢١٧,٣	٢١٢,١	٢٤١,٥	• مصروفات التشغيل : وتتمثل في الأجور والمستلزمات السلعية والخدمية وفوائد القروض المحلية والخارجية والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية والمصروفات المتنوعة ، وكذلك شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" .
٢٣,٠ -	٣٠,٢ -	٤,٠ -	٥,٨ -	١٩,٢	١٧,٤	١٣,٤	• حيازة الأصول المالية : وتتمثل في الإقراض والمساهمة من الخزانة العامة للهيئات والشركات والبنوك وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام .
٣٤,٤ -	٦٧,٧ -	٦,٤ -	٢٥,٥ -	٣٧,٧	١٨,٦	١٢,٢	• سداد القروض : وتتمثل في سداد أقساط وإهلاك القروض المحلية والخارجية وفقاً لمواعيد الإستحقاق المحددة لها .
٧,٧	٢,٦ -	١٩,٠	٧,١ -	٢٧٤,٢	٢٤٨,١	٢٦٧,١	الإجمالي

ويتضح من الصورة الإجمالية المتقدمة للإنفاق العام ما يأتي :-

١. مصروفات التشغيل :

يبلغ الحجم المقدر لمصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢٤١,٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٢١٧,٣ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمعدل نمو ١١,١% . وبمقارنة هذه التقديرات - من ناحية أخرى بالمستوى المتوقع إنفاقه فى السنة المالية الحالية والبالغ ٢١٢,١ مليار جنيه ، فإن الزيادة فى تقديرات مشروع الموازنة تبلغ ٢٩,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣,٩% .

وتعتبر مصروفات التشغيل عن المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وتتمثل هذه المصروفات فى الأجور ومستلزمات التشغيل من سلع وخدمات وكذلك فوائد القروض المحلية والخارجية والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية المقررة من الدولة ، كما تشمل أيضاً تكاليف التكوين الاستثمارى للاصول غير المالية .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مصروفات التشغيل تمثل العامل الأساسى الذى يعول عليه لدى حساب متطلبات الإنفاق العام وهو ما يتم مقارنته مع موارد التشغيل لتحديد العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة .

وتوزع مصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة

المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على النحو التالى : -

جدول رقم (١٠)
مصروفات التشغيل

معدل النمو	التغير	موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧		البيان
		الأهمية النسبية	متوقع	الأهمية النسبية	التقديرات	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
١٦,٢	٨٣٠٣,٣	٢٤,٢	٥١٢٧٠,٤	٢٤,٧	٥٩٥٧٣,٧	• الأجور وتعويضات العاملين
١١,٢	١٧٢٦,٠	٧,٢	١٥٣٦٧,٦	٧,٠	١٧٠٩٣,٦	• شراء السلع والخدمات
٣,٠	١٥٣١,٢	٢٣,٨	٥٠٤٤٧,٦	٢١,٥	٥١٩٧٨,٨	• فوائد القروض المحلية والخارجية
٢٤,٣	١٢٦٢١,١	٢٤,٤	٥١٨٤٣,٩	٢٦,٧	٦٤٤٦٥,٠	• الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٩,٦	٢٠٠٦,٧	٩,٩	٢٠٩٣٣,٥	٩,٥	٢٢٩٤٠,٢	• المصروفات الأخرى
١٤,٧	٣٢٦٠,٠	١٠,٥	٢٢٢٤٠,٠	١٠,٦	٢٥٥٠٠,٠	• شراء الاصول غير المالية • "الاستثمارات"
١٣,٩	٢٩٤٤٨,٣	١٠٠,٠	٢١٢١٠٣,٠	١٠٠,٠	٢٤١٥٥١,٣	الإجمالي

٢. حيازة الأصول المالية :

قدر الاعتمادات المرصودة في الموازنة العامة للدولة للمدفوعات عن حيازة الأصول المالية بمبلغ ١٣,٤ مليار جنيه ، مقابل ١٩,٢ مليار جنيه مقدرة في موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

وتتمثل هذه المدفوعات المقدرة في الاعتمادات المخصصة لأداء مساهمات الخزنة العامة في الهيئات الإقتصادية التي تعاني خلاً في هياكلها التمويلية وكذلك مساهمات الخزنة العامة في صندوق إعادة الهيكلة لشركات قطاع الأعمال العام واستكمال تنفيذ الإجراءات الإصلاحية اللازمة لها .

وتجدر الإشارة أنه من خلال هذه الاعتمادات المخصصة لحيازة الأصول المالية فقد أمكن للخزنة العامة مساندة البنوك العامة من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لشركات قطاع الأعمال العام لسداد مديونيتها لهذه البنوك في إطار ما يستهدفه البرنامج الرئاسي من تدعيم المراكز المالية للبنوك العامة حيث تم توفير نحو ٦,٩ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، كما تم توفير نحو ٩,٢ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أي بما جملته ١٦,١ مليار جنيه .

٣. سداد القروض :

بلغ المقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لسداد القروض المحلية والخارجية التى حل موعد أقساطها أو إهلاكها نحو ١٢,٢ مليار جنيه مقابل ٣٧,٧ مليار جنيه كانت مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وتم إعادة هيكلة جانب كبير من هذه الديون ليقتصر المتوقع سداده فى السنة المالية الحالية على مبلغ ١٨,٦ مليار جنيه .

ولما كان ترشيد الدين العام وتطبيق المنهجية المناسبة لإدارة التدفقات المالية واستخدام أساليب التمويل المناسبة موزعة ما بين تمويل طويل الأجل بالسندات على الخزانة العامة وتمويل قصير الأجل باستخدام أدون الخزانة العامة فضلاً عن اعتماد الخزانة العامة على تمويل كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة دون توسط بنك الاستثمار القومى، فقد ساعدت هذه الإجراءات مجتمعة على تخفيف أعباء خدمة الدين العام خاصة فى الأقساط المسددة .

وتتمثل أقساط القروض المقدرة في مشروع الموازنة فيما يأتي :-

متوقع	مشروع موازنة	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
_____	_____	
مليون جنيه	مليون جنيه	
١٣٧٦٢,٧	٧٧٧٨,٤	أقساط القروض المحلية
٤٨٢٩,٠	٤٣٨٦,٦	أقساط القروض الخارجية
_____	_____	
١٨٥٩١,٧	١٢١٦٥,٠	
_____	_____	

وبصفة عامة فإنه يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة ، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الإقتراض الجديد ، وذلك لتحديد صافي الإضافة الحقيقية للدين العام .
فهذا السداد للقروض والسندات يعد عامل قوة للموازنة ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلى أو الخارجى .

ب. الموارد العامة :

قدر الحجم الإجمالي للموارد العامة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٦٧,١ مليار جنيه ، وذلك مقابل ٢٧٤,٢ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، بخفض قدره ٧,١ مليار جنيه ، بمعدل خفض ٢,٦% وذلك مقابل فعلى متوقع قدره ٢٤٨,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أى بزيادة قدرها ١٩,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٧% وذلك على النحو التالى :-

جدول رقم (١١)

الموارد العامة

(بالمليار جنيه)

معدل النمو		التغير		موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
٣÷١ %	٢÷١ %	٣-١	٢-١	المقدر (٢)	المتوقع (٣)	(١)	
٧,٣	١٢,٧	١٢,٦	٢٠,٨	١٦٣,٩	١٧٢,١	١٨٤,٧	<ul style="list-style-type: none"> الإيرادات العامة : وتتمثل فى الإيرادات الضريبية من ضرائب على الدخل وضرائب على المبيعات والجمارك وغيرها من الموارد السيادية ، وكذلك من المنح المتاحة كإيرادات لتغطية النفقات الجارية والاستثمارية فضلاً عن الإيرادات الأخرى من فوائض وأرباح وإيرادات الخدمات المختلفة .
٤٢,٥	٧,٤-	٣,٧	١,٠-	١٣,٤	٨,٧	١٢,٤	<ul style="list-style-type: none"> المتحصلات من الحيازة : وتتمثل فى المتحصلات من الإقراض والمتحصلات من مبيعات الأصول والخصوم .
٤,٠	٢٧,٨-	٢,٧	٢٦,٩-	٩٦,٩	٦٧,٣	٧٠,٠	<ul style="list-style-type: none"> مصادر التمويل : وتتمثل فى الإقتراض وإصدار الأوراق المالية من أدون وسندات .
٧,٧	٢,٦-	١٩,٠	٧,١-	٢٧٤,٢	٢٤٨,١	٢٦٧,١	اجمالي الموارد العامة

ويتضح من الصورة الإجمالية المتقدمة للموارد العامة ما يأتى :-

١. الإيرادات العامة :

وهي الإيرادات التي تتحصل من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر والغير مباشر للوحدات والجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية ، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج ، وكذلك تشتمل على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائد والأرباح المحققة وإيرادات الخدمات المؤداة وما إلى ذلك .

وتقدر هذه الإيرادات العامة في مشروع الموازنة المعروض بنحو ١٨٤,٧ مليار جنيه ، مقابل ١٦٣,٩ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، بزيادة قدرها ٢٠,٨ مليار جنيه ، بنسبة زيادة تصل إلى ١٢,٧% ، ومقابل فعلى متوقع قدره ١٧٢,١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ١٢,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٣% ويعود زيادة الفعلى في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عن المقدر إلى زيادة حصيله بيع الرخصة الثالثة للمحمول بما يزيد عن ١١ مليار جنيه عن الرقم المتوقع عند إعداد الموازنة في مارس ٢٠٠٦ .

٢. المتحصلات من الحيازة والخصخصة :

وتقدر هذه المتحصلات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ١٢,٤ مليار جنيه تتضمن ١٠,٠ مليار جنيه مقدرة من حصيله الخصخصة ، وذلك مقابل ١٣,٤ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ متضمنة ١٠,٠ مليار جنيه من حصيله الخصخصة . ومن ثم يكون الخفض في هذه المتحصلات ١,٠ مليار جنيه بمعدل خفض ٧,٤% ، ومقابل فعلى متوقع قدره ٨,٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فتكون الزيادة في مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قدرها ٣,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٥% .

٣. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية :

ويقدر هذا الاقتراض والإصدار من الأوراق المالية فى مشروع الموازنة المعروض بنحو ٧٠,٠ مليار جنيهه مقابل ٩٦,٩ مليار جنيهه ، فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بخفض قدره ٢٦,٩ مليار جنيهه بمعدل خفض ٢٧,٨% ومقابل ٦٧,٣ مليار جنيهه متوقع فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أى بزيادة قدرها ٢,٧ مليار جنيهه بنسبة زيادة ٤%.

وهذا الاقتراض يمثل المصدر الأساسى لتمويل العجز فى الموازنة وتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة والإنفاق العام فضلاً عن تغطية الفجوة بين المتحصلات من حيازة الأصول المالية (بخلاف حصيلة الخصخصة) والمدفوعات فى حيازة تلك الأصول المالية (بخلاف مدفوعات إعادة الهيكلة) .

ويلاحظ أن الانخفاض الأساسى فى إجمالى الموارد العامة يأتى من انخفاض حجم التمويل من الاقتراض بما يقارب الـ ٢٠ مليار جنيهه فى فعلى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بالمقارنة بالمخطط لنفس السنة - ويعود ذلك إلى تفعيل حساب الخزانة الموحد والإيرادات الاستثنائية التى شهدتها السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ويلاحظ أيضاً أن الزيادة فى الاقتراض فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ زيادة طفيفة بالمقارنة بالفعل فى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ويشير هذا الاتجاه إلى بدء تقليص حجم الاقتراض المطلوب لتمويل الموازنة العامة وانخفاض هذا الاقتراض من ٩,٢% من إجمالى الناتج المحلى إلى ٨,٢% مما سينعكس فى السنة القادمة والسنوات التالية لها فى انخفاض فى حجم الفوائد المدفوعة لخدمة الدين العام .

ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات والإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة : -

عرضت على حضراتكم فيما تقدم التقديرات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حيث بلغ إجمالي هذه الموازنة ٢٦٧,١ مليار جنيه وحددت فيها أغراضها الرئيسية سواء في جانب الإستخدامات أو جانب الموارد العامة .

غير أن الموازنة العامة للدولة ينبغي أن تعرض مصروفاتها وفقاً لتصنيفها الإقتصادي ووفقاً لتصنيفها الوظيفي ، كما يتعين أن تعرض هذه التصنيفات موزعة على أبواب الإنفاق العام وتفصيلاتها في إطار من الشفافية والوضوح ، كما ينبغي بالنسبة للإيرادات أن توزع وفقاً لمكوناتها الإقتصادية وبيان الإيرادات الضريبية وغير الضريبية .

ومن ثم يمكن وبعد عرض هذه المكونات تحديد الأثر النقدي للموازنة العامة للدولة وهو ما يعكس العجز النقدي للموازنة ويحدد صافي أثر الإنفاق العام على الاقتصاد القومي وتأثيره المباشر على الإنتاج وخلق السلع والخدمات ، وربط ذلك بما يتحقق من فوائد وضرائب وتحويلات إلى الإيرادات العامة المختلفة وهو ما يعكس بالضرورة الأثر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد القومي .

وتوضح الصورة التالية مكونات المصروفات العامة والإيرادات العامة والعلاقة بينهما وصولاً إلى العجز النقدي للموازنة وارتباط ذلك بالنتائج المحلى الإجمالى :-

جدول رقم (١٢)

مكونات المصروفات والإيرادات العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٦/٢٠٠٥ فعلى	٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة		
				• المصروفات العامة :
٤٦٧١٩,١	٥١٢٧٠,٤	٥١٤٣٠,٥	٥٩٥٧٣,٨	▪ الأجور وتعويضات العاملين .
١٤٤٢٨,٥	١٥٣٦٧,٦	١٥٤٧٦,٨	١٧٠٩٣,٦	▪ شراء السلع والخدمات .
٣٦٨١٤,٥	٥٠٤٤٧,٦	٥٠٧٤٧,٦	٥١٩٧٨,٧	▪ الفوائد المحلية والخارجية .
٦٨٨٩٦,٨	٥١٨٤٣,٩	٥٨٤٤٤,٥	٦٤٤٦٥,٠	▪ الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية .
١٩٧٣٩,٩	٢٠٩٣٣,٥	٢٠٩٣٥,٥	٢٢٩٤٠,٢	▪ المصروفات الأخرى .
٢١٢١١,٨	٢٢٢٤٠,٠	٢٠٢٤٠,٠	٢٥٥٠٠,٠	▪ شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" .
٢٠٧٨١٠,٦	٢١٢١٠٣,٠	٢١٧٢٧٤,٩	٢٤١٥٥١,٣	جملة
				• الإيرادات العامة :
٩٧٧٧٨,٥	١٠٨٦٠٨,٥	١٠٥٦٤٤,٧	١٢٠٠٧٤,١	▪ الضرائب على الدخل وضرائب المبيعات والجمارك وغيرها
٢٣٧٩,٢	٣٦٥٧,٣	٣٤٨١,٦	٣١٦٥,٨	▪ المنح المتاحة .
٥١١٠٨,٣	٥٩٨٨٧,٢	٥٤٧٨٠,٠	٦١٤٨٨,٧	▪ الإيرادات الأخرى .
١٥١٢٦٦,٠	١٧٢١٥٣,٠	١٦٣٩٠٦,٣	١٨٤٧٢٨,٦	جملة
٥٦٥٤٤,٦	٣٩٩٥٠,٠	٥٣٣٦٨,٦	٥٦٨٢٢,٧	العجز النقدي
٦١٧٧٠,٠	٧٣٠٠٠,٠	٧٣٠٠٠,٠	٨٤٦٨٠,٠	النتائج المحلى الإجمالى
%٣٣,٦	%٢٩,١	%٢٩,٨	%٢٨,٥	نسبة المصروفات إلى النتائج المحلى
%٢٤,٥	%٢٣,٦	%٢٢,٥	%٢١,٨	نسبة الإيرادات إلى النتائج المحلى
%٩,١	%٥,٥	%٧,٣	%٦,٧	نسبة العجز النقدي إلى النتائج المحلى

ويلاحظ أن العجز النقدي فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وإن زاد عن مثيله المتوقع فى السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلا أن ذلك مرجعه العوامل العرضية التى أسهمت فى زيادة الإيرادات فى السنة المالية الحالية من حصيلة الشبكة الثالثة للمحمول على وجه التحديد ، وكذلك الخفض فى مصروفات الموازنة خاصة فى مصروفات الدعم من المواد البترولية .

١ . المصروفات العامة:

تقدر المصروفات العامة ؛ وهى المصروفات المرتبطة بالتشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٣,٣١٥٥١,٢ مليون جنيه ، وذلك مقابل ٩,٩٢٧٢٧٤,٢ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٤,٤٢٧٦,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١١,٢% ، ومقابل متوقع قدره ٣,٠٢١٢١,٠ مليون جنيه للعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٣,٣٤٤٤٨,٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٣,٩% .

ومن الأهمية بمكان أن أعرض على حضراتكم مصروفات الموازنة العامة وفقاً لكل من :

- التصنيف الإقتصادى .
- التصنيف الوظيفى .

- أ. التصنيف الاقتصادي لمصروفات الموازنة العامة: -
وفقاً للتصنيف الاقتصادي لمصروفات الموازنة العامة ، فإن
مصروفات التشغيل توزع على الأبواب الرئيسية التالية :
- الأجور وتعويضات العاملين .
 - شراء السلع والخدمات .
 - الفوائد .
 - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية .
 - المصروفات الأخرى .
 - شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " .

١. الأجور وتعويضات العاملين :

يقدر الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٥٩٥٧٣,٨ مليون جنيه مقابل ٥١٤٣٠,٥ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٨١٤٣,٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٥,٨ % .

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٤,٧% من إجمالي مصروفات التشغيل في الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه ، كما تمثل نسبة ٢٢,٣% من إجمالي الإنفاق العام لموازنة الدولة المقدر بمبلغ ٢٦٧١٠٨,٠ مليون جنيه .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن التزام الدولة بتوفير أجور العاملين ومكافآتهم وحوافزهم إنما يبرز اهتمام الدولة ودورها فى تحقيق الجوانب الإجماعية والاقتصادية التالية :

• استيعاب نحو ٥,٨ مليون موظف وعامل فى القطاع الحكومى وهو ما يوفر الأمان لنحو ٢٣ مليون مواطن يمثلون هؤلاء العاملين وأسرهم .

• مواصلة منح العلاوات الإجماعية للعاملين والتي بلغت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ؛ ٢٥٠% من المرتبات الأساسية ، ويتم ضم تلك العلاوات إلى أساس المرتب كل خمس سنوات حيث تم حتى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ضم العلاوات التي تقررته حتى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ وقدرها ١٩٠% من المرتبات الأساسية .

• أن هناك زيادات متتالية فى حجم ميزانية الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة ، فقد كانت الأجور فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١٤٥٢,٦ مليون جنيه ثم وصلت فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧١١٨,٤ مليون جنيه ، ثم بلغت فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٢٨٠٦٦,٥ مليون جنيه، والآن تقدر فى مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٥٩٥٧٣,٨ مليون جنيه .

• أن الأجور المقدره فى مشروع الموازنة توزع على أغراضها الأساسية على النحو الآتى :

أنواع الأجور	القيمة	الأهمية النسبية
	مليون جنيه	%
• الأجور الأساسية	١٤٦٢٠,٨	٢٤,٥
• المكافآت	١٩٢٦٧,١	٣٢,٣
• المزايا النقدية	٦٩٨٦,٣	١١,٧
• البدلات النوعية	٢٠١٩,٩	٣,٤
• المزايا التأمينية	٦٥٣٨,٠	١١,٠
• المزايا العينية	١٤٣٦,١	٢,٤
• باقى أنواع الأجور	٤٥٠٥,٦	٧,٦
• مخصصات العلاوة الخاصة وتطبيق المرحلة الأولى من كادر المعلمين وغيرها	٤٢٠٠,٠	٧,١
جملة	٥٩٥٧٣,٨	١٠٠,٠

ولاشك أن الصورة المتقدمة تعكس اهتمام الدولة المتزايد بالعاملين بالدولة وأسرهم وتعبر بحق عن أن قوة العمل فى مصر هى أحد عناصر الإنتاج الرئيسية . . ولاشك أن سعى الحكومة لتطوير مفهوم الوظيفة العامة ستظهر آثاره على الدفع بهذا العنصر الإنتاجى نحو المزيد من التقدم والارتقاء .

كما يتضمن مشروع الموازنة مبلغ ١,٦ مليار جنيه لتطبيق المرحلة الأولى لكادر المعلمين .

٢. شراء السلع والخدمات :

يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ١٧٠٩٣,٦ مليون جنيه مخصصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة دولا ب العمل الحكومى مقابل ١٥٤٧٦,٨ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ١٦١٦,٨ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠,٥ % .

وتمثل الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٧,١% تقريباً من إجمالى المصروفات المخصصة للتشغيل فى الموازنة العامة للدولة والمقدرة بمبلغ ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه ، وهى فى مجملها اعتمادات أساسية للإنفاق على متطلبات المدارس والمستشفيات وغيرها من أجهزة الدولة وكذلك الصيانة الدورية والمتطلبات الحتمية للعمل .

ويوضح البيان التالى توزيع هذه الاعتمادات على مكوناتها الأساسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة . مقارنة بتقديرات السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وكذلك بالمتوقع تنفيذه فى تلك السنة

جدول رقم (١٣)
(شراء السلع والخدمات)

الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠٠٨/٢٠٠٧

(بالمليون جنيه)

التغير		٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
٣-١	٢-١	متوقع (٣)	موازنة (٢)		
١٣٤,٠	٣٣٤,٠	٣٠١٧,٩	٢٨١٧,٩	٣١٥١,٩	● المواد الخام وتشمل تغذية التلاميذ بالمدارس وتغذية المرضى بالمستشفيات وتكاليف الأدوية والأمصال والطعوم وغيرها .
٣٦٩,٣	٣٦٩,٣	٢٠٧٤,٢	٢٠٧٤,٢	٢٤٤٣,٥	● المياه والإنارة وكهرباء التشغيل .
٢٢٨,٠	٢٧٠,٥	١٠٣٤,٧	٩٩٢,٢	١٢٦٢,٧	● الوقود والزيوت والقوى المحركة للتشغيل وقطع الغيار .
٤٣,٤	٣٤,١	٣٣٨,٩	٣٤٨,٢	٣٨٢,٣	● باقى المستلزمات السلعية .
١٨٦,٧	٣٤٨,٧	٢١٩٥,٩	٢٠٣٣,٩	٢٣٨٢,٦	● نفقات الصيانة لآلات والمعدات والطرق والجسور ووسائل الري والصرف وصيانة المباني وغيرها .
(-) ١٤٥,٣	١٩,٨	١٣٢٧,٥	١١٦٢,٤	١١٨٢,٢	● نفقات الطبع للكتب المدرسية والمطبوعات المختلفة وحقوق المؤلفين .
(-) ٣٦,٠	٧١,٩	٩٥١,٨	٨٤٣,٩	٩١٥,٨	● تكاليف النقل والانتقالات والمقابل النقدي للعاملين .
(-) ١٩٨,٠	١٢٢,٦	٢٣٢٦,٧	٢٠٠٦,١	٢١٢٨,٧	● الإيجارات والاشتراكات والنفقات الخدمية المتنوعة وغيرها .
(-) ٢٥٦,١	(-) ١٤٤,١	٢٠٠٠,٠	١٨٨٨,٠	١٧٤٣,٩	● إتمادات إجمالية بموازنات بعض الجهات .
١٤٠٠,٠	١٩٠,٠	١٠٠,٠	١٣١٠,٠	١٥٠٠,٠	● احتياطات عامة
١٧٢٦,٠	١٦١٦,٨	١٥٣٦٧,٦	١٥٤٧٦,٨	١٧٠٩٣,٦	إجمالى

ويلاحظ من التقديرات المشار إليها فى مشروع الموازنة ما يأتى:-

- الاهتمام بتوفير الاعتمادات اللازمة للصيانة باعتبارها المدخل الأساسي للحفاظ على الأصول الرأسمالية .
- الحرص على أن كافة مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة تتم من خلال الموازنة ، وهو ما أدى إلى إدراج الاعتمادات الإجمالية بموازنات بعض الجهات ولها مقابل بالموارد .
- أن ما يدرج كاحتياطات يتم فى إطار أحكام قانون الموازنة العامة حيث تكون هذه الاحتياطات فى حدود نسبة ٥% من اجمالى الاستخدامات العامة بدون الفوائد ، ويتم توزيع هذه الاحتياطات أثناء العام وفقاً للاحتياجات الحتمية التى تستلزم تعزيز بعض البنود أثناء السنة المالية كزيادة بنود الخامات ومتطلبات المدارس والمستشفيات وتسوية بعض المتأخرات عن سنوات سابقة لفك التشابكات المالية .

٣. الفوائد :

تقدر الفوائد التى تدفع عن القروض المحلية والخارجية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٥١٩٧٨,٧ مليون جنيه مقابل ٥٠٧٤٧,٦ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ١٢٣١,١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢,٤ % .

وتشكل فوائد القروض نسبة ٢١,٥% من اجمالى الاعتمادات المخصصة لمصروفات التشغيل فى موازنة الدولة والبالغة ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه .

وتوزع الفوائد فى مشروع الموازنة العامة للدولة على النحو التالى:

جدول رقم (١٤)
فوائد الدين العام

(بالمليون جنيه)

التغير	موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦	مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
			الفوائد المحلية :
٢٢٠٧,٣	٢٨٤٤٢,٧	٣٠٦٥٠,٠	• للجهاز المصرفي وغيره من المتعاملون
(-) ١٦٢٨,٣	١٧٥٢٨,٣	١٥٩٠٠,٠	• فوائد القروض الاستثمارية
٢٢١,١	١١٠١,٣	١٣٢٢,٤	• فوائد محلية متنوعة
٨٠٠,١	٤٧٠٧٢,٣	٤٧٨٧٢,٤	جملة
٤٢٧,٩	٣٤٦٤,٦	٣٨٩٢,٥	الفوائد الخارجية
٣,١	٢١٠,٧	٢١٣,٨	مصرفات متعلقة بخدمة الدين العام
١٢٣١,١	٥٠٧٤٧,٦	٥١٩٧٨,٧	إجمالي عام

والفوائد المشار إليها في مجملها فوائد حتمية ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذه الفوائد البالغة نحو ٥٢,٠ مليار جنيه تمثل نسبة ٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي ، وأهمية إبراز ذلك التأكيد على أنه لدى قياس العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة يتعين أن يشار أساساً إلى ما يسمى بالعجز الأولي ، وهو العجز قبل حساب فوائد القروض حيث تبلغ نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مشروع الموازنة العامة ٦,٧% ، بينما يقتصر العجز الأولي (باستبعاد حساب الفوائد) على ٠,٦% لا غير من الناتج المحلي الإجمالي .

كما تجدر الإشارة إلى أن تقديرات مستحقات الفوائد تبني على أساس كل من أسعار الفائدة الفعلية على السندات والأذون

والقروض المستحقة حالياً بمراعاة الافتراضات الخاصة بالافتراض المتوقع خلال الفترة القادمة والسنة المالية المقبلة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمراعاة سعر العائد السارى والمتوقع فى الاقتصاد القومى وبمراعاة الاستقرار الحادث فى سوق النقد الأجنبى واتجاه البنك المركزى إلى إتباع سياسة نقدية مساندة لعملية التنمية الإقتصادية

كما ينبغى الإشارة إلى أنه تم احتساب الفوائد المشار إليها بمراعاة استبعاد الأثر الناجم عن تطبيق حساب الخزانة الموحد حيث يحقق ذلك وفضلاً يقدر بنحو ٢,٧ مليار جنيه فى أعباء خدمة الدين العام .

وليس بخاف من ناحية أخرى أن الدولة قد وضعت آلية لاحتساب فوائد على الأرصدة الدائنة للجهات بحساب الخزانة الموحد حرصاً على استقرار تعاملات هذه الجهات وتحقيق أهدافها

كما يتعين الإشارة إلى أن الفوائد على القروض الاستثمارية توجه فى معظمها لصناديق المعاشات والبالغ قدرها ١٥,٩ مليار جنيه وذلك التزاماً من الدولة بمنهجية جديدة قبل هذه الصناديق بأداء حقوق صناديق المعاشات من عائد استثمار أموالها لدى الدولة نقداً بدلاً من حجب هذه الفوائد ورسمتها لدى بنك الإستثمار القومى .

هذا وقد تم بالفعل نقل الجانب الأكبر من التزامات بنك الاستثمار القومى لصناديق التأمين والمعاشات إلى الخزانة العامة فى حدود رصيد مديونية الخزانة لبنك الاستثمار القومى بحيث أصبحت الخزانة العامة هى المسئولة قبل الصناديق عن هذه الأموال وتم بالفعل إصدار صكين على الخزانة العامة لصالح صندوق المعاشات

بمبلغ ١٩٧,٧ مليار جنيه بسعر فائدة يتناسب مع أسعار السوق
ويفوق سعر العائد الاكتواري المحسوب لتقدير السلامة الاكتوارية
لتدفقات صناديق المعاشات ، وفي هذا الإجراء تأكيد لحقوق أصحاب
المعاشات وحفاظاً على أموال الصناديق .

كذلك فإن قيام الخزنة العامة بالسداد النقدي للفوائد على أموال
صناديق المعاشات التي نقلت إليها بموجب الصكين الصادرين على
الخزنة العامة ساعد كثيراً على توفير تدفقات وسيولة نقدية
للصناديق مكنتها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها .

٤ . الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية :

بلغت تقديرات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٦٤٤٦٥,٠ مليون جنيه وذلك مقابل ٥٨٤٤٤,٥ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٦٠٢٠,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠,٣% وذلك مقارنة بمبلغ ٥١٨٤٣,٩ مليون جنيه متوقع تنفيذه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

والاعتمادات المشار إليها إنما تبرز اهتمام الدولة بتعميق البعد الاجتماعي وتعبيراً عن الدور الاجتماعي لموازنة الدولة في مساندة محدودى الدخل حيث تشكل هذه الاعتمادات إضافة غير مباشرة في دخول المواطنين .

وتنقسم هذه الاعتمادات أساساً إلى :

مليون جنيه	● الدعم المخصص للسلع والخدمات
٥٥٦٧٢,٩	● المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية
٣٠٩١,٤	● مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات
٢٠٠٠,٠	● اعتمادات واحتياطات للدعم والمساعدات
٣٧٠٠,٧	
<hr/>	
٦٤٤٦٥,٠	جملة

ويبرز البيان التالي توزيع تلك الاعتمادات على أغراضها الرئيسية :

جدول رقم (١٥)

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
متوقع	موازنة		
٩٨١٨,٠	٨٦٤١,٨	٩٤٨٢,٠	أ) الدعم المخصص للسلع والخدمات :
٣١٢٥٧,٠	٤٠٠٠٠,٠	٣٦٥٧٩,٠	● دعم السلع التموينية
٠,٠	٠,٠	٢٠٠٠,٠	● دعم المواد البترولية
١٥٠٠٠,٠	١٥٠٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	● دعم الكهرباء
٣٤٢,٦	٣٤٢,٦	٣٤٢,٦	● دعم تنشيط الصادرات
٤٥٠,٠	٤٤١,٠	٥١٢,٠	● دعم المزارعين
٣٦٠,٠	٣٨٠,٠	٣٨٠,٠	● دعم نقل الركاب
١٦٠,٠	٢٠٠,٠	٨٠٠,٠	● دعم الأدوية والتأمين الصحي
٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	● دعم المناطق الصناعية
١٠٠٠٠,٠	١٠٠٠٠,٠	١٠٠٠٠,٠	● دعم تنمية الصعيد
٥٦٩,٤	٥٦٩,٤	٧٤٧,٦	● دعم إسكان محدودى الدخل
١٩٤١,٢	٧٠١,٨	١٦٢٩,٧	● فوائد القروض الميسرة
٤٧٣٩٨,٢	٥٣٧٧٦,٦	٥٥٦٧٢,٩	● باقى عناصر الدعم
			جملة
١١٠٠٠,٠	١١٠٠٠,٠	١١٠٠٠,٠	ب) المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية :
٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	● معاش الضمان الاجتماعى
١٣٠٠٠,٠	١٠٠٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠	● معاش الطفل
٠,٠	٠,٠	٢٠٠٠,٠	● علاج المواطنين على نفقة الدولة
١٧٧٩,٢	١٦٩٢,٩	٢٢٢٢,٠	● مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات
٤١٩٩,٢	٣٨١٢,٩	٦٦٤٢,٠	● منح ومساعدات إجتماعية متنوعة
			جملة
٢٤٦,٥	٨٥٥,٠	٢١٥٠,١	ج) إعتمادات إجمالية واحتياطات
٥١٨٤٣,٩	٥٨٤٤٤,٥	٦٤٤٦٥,٠	إجمالى عام

وبتحليل أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يتبين ما يأتى

دعم السلع التموينية :-

يقدّر دعم السلع التموينية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنحو ٩٤٨٢,٠ مليون جنيهه مقابل ٨٦٤١,٨ مليون جنيهه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والذي يتوقع أن يزيد إلى ٩٨١٨,٠ مليون جنيهه نتيجة قرارات دعم أسعار الخبز وفروق أسعار الطحن .

والجدير بالإشارة أن الدعم المخصص للسلع التموينية ينقسم إلى ما يأتي:-

جدول رقم (١٦) دعم السلع التموينية

(بالمليون جنيه)

البيان	السلع الأساسية	السلع الإضافية	جملة الدعم
دعم رغيف الخبز :	٧٢٦٠,١	٠,٠	٧٢٦٠,١
• القمح المستورد	٤١٣٧,١	٠,٠	٤١٣٧,١
• القمح المحلى	٢٧٥٧,١	٠,٠	٢٧٥٧,١
• المخبوزات	١٩٩,٦	٠,٠	١٩٩,٦
• الأذرة المحلية	١٦٦,٣	٠,٠	١٦٦,٣
دعم السلع الأخرى :	١٥٥٧,٤	٨٧١,٤	٢٤٢٨,٨
• دعم السكر	٧٠٠,٩	٢٧٠,٠	٩٧٠,٩
• زيت الطعام	٨٥٦,٥	١٥٧,٦	١٠١٤,١
• الأرز	٠,٠	٤٤٣,٣	٤٤٣,٣
• الشاي	٠,٠	٠,٥	٠,٥
الإجمالي	٨٨١٧,٥	٨٧١,٤	٩٦٨٨,٩
يخصم محصلة الإيرادات والمصروفات	(-) ٢٠٦,٩	٠,٠	(-) ٢٠٦,٩
صافى الدعم	٨٦١٠,٦	٨٧١,٤	٩٤٨٢,٠

دعم المواد البترولية :

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية في مشروع الموازنة المعروض نحو ٣٦٥٧٩ مليون جنيه مقابل ٤٠٠٠٠ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والتي يتوقع تخفيضها إزاء الزيادة التي تمت في أسعار بعض المواد البترولية المدعمة .

ويتمثل الدعم المقرر للمواد البترولية فيما يأتي :

بالمليون جنيه		البيان
٧٧١٦		● دعم الغاز الطبيعي
٨٥٤٦		● دعم البوتاجاز
٣٦٦٦		● دعم البنزين
	١١٥٦	بنزين ٨٠
	١٦٠١	بنزين ٩٠
	٩٠٦	بنزين ٩٢
	٣	بنزين ٩٥
	—	
٣٥٩		● دعم الكيروسين
١٢١٢٠		● دعم السولار
٤١٧٢		● دعم المازوت
٣٦٥٧٩		الإجمالي

وجدير بالذكر أن ما سيحول للخزانة العامة في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ من قطاع البترول يقدر بنحو ٤٥,٦ مليار جنيه وإذا ما استنزل منه الدعم المقدر له والبالغ نحو ٣٦,٦ مليار جنيه، فيصبح صافي ما يؤول للخزانة العامة من هذا القطاع الحيوى يقدر بنحو ٩,٠ مليار جنيه.

دعم الكهرباء :

تحقيقاً للشفافية وأعمالاً لمبدأ الشمول والعموم في الموازنة العامة للدولة، وحيث قرر مجلس الوزراء أن تتحمل وزارة المالية بفروق سعر الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء فقد روعى تضمين مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه لدعم الكهرباء .

دعم إسكان محدودى الدخل :

وفقاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الانتخابى يتم توفير ٥ مليار جنيه لإسكان محدودى الدخل لمدة ٥ سنوات ، وتنفيذاً لذلك تم إدراج هذا الدعم بداية من موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وذلك تمشياً مع السياسة المالية للدولة فى مجال دعم إسكان محدودى الدخل والهادفة إلى توفير السكن المناسب للقاعدة العريضة من المواطنين وذلك بتقديم دعم قدره ١٥ ألف جنيه لا يرد لكل وحدة سكنية.

هذا وقد أدرج مبلغ مليار جنيه لدعم إسكان محدودى الدخل فى مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهو ذات المقدر بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

دعم تنمية الصعيد :

فى إطار إهتمام الدولة بتنفيذ البرنامج الرئاسى بدعم وتنمية الصعيد .

فقد رصدت الموازنة العامة للدولة اعتماداً قدره ٢٠٠ مليون جنيه يوجه لمساندة متطلبات التنمية فى صعيد مصر ولإعانة الأهالى فى هذا الجزء العزيز من وطننا على إيجاد فرص عمل منتجة .

ويُعد ذلك الاعتماد بداية ستتبعها مخصصات أكبر لتوفير احتياجات الصعيد .

دعم فروق فوائد القروض الميسرة :

ويمثل فرق سعر الفائدة الذى تتحمله الدولة عن القروض الميسرة الخاصة بتمويل إنشاء المساكن الشعبية التى تقيمها وزارة الإسكان ممثلة فى هيئة تعاونيات الإسكان والبناء وبنك الإسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية وغيرها .

وقد بلغت تقديرات دعم فروق فوائد القروض الميسرة نحو ٧٤٧,٦ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ١٧٨,٢ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ ٣١,٣% عن المتوقع فى السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والبالغ ٥٦٩,٤ مليون جنيه .

دعم تنشيط الصادرات :

فى إطار جهود الدولة المتواصلة لتنشيط الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة لها فى الأسواق العالمية ، فضلاً عن توفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب مما يساعدهم على الحياة الكريمة ، فقد تضمن مشروع الموازنة المعروض مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه مخصص لدعم تنشيط الصادرات وذلك مقابل مبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أى بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٣,٣% .

علاج المواطنين على نفقة الدولة :

قدر لهذا الغرض بمشروع موازنة السنة المالية المقبلة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ١٣٠٠,٠ مليون جنيه مقابل ١٠٠٠,٠ مليون جنيه مقدر بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وتتضمن هذه الاعتمادات مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لسداد مديونيات العلاج على نفقة الدولة المتأخرة عن سنوات سابقة .

المعاش الضمانى للأسر الفقيرة :

تلتزم الدولة بتوفير معاش ضمانى للأسر الفقيرة التى لا يتوفر لها دخل ، حيث قررت الدولة رفع مساهماتها للأسر الفقيرة إلى ١٠٠ جنيه شهرياً لنحو مليون أسرة مع زيادة هذه الإعانة للأولاد بالمدارس ، وقد تضمن مشروع الموازنة لهذا الغرض ١١٠٠ مليون جنيه .

٥- المصروفات الأخرى :

بلغت تقديرات المصروفات الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢٢٩٤٠,٢ مليون جنيه , مقابل ٢٠٩٣٣,٥ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ , بزيادة قدرها ٢٠٠٦,٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩,٦ % .

وتتمثل المصروفات الأخرى اساساً فيما يلى :-

جدول رقم (١٧)
المصروفات الأخرى

(بالمليون جنيه)

التغير	متوقع ٢٠٠٧/٢٠٠٦	مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
١٢٣,٠	١٣٤٤,١	١٤٦٧,١	نفقات جارية متنوعة من ضرائب ورسوم وتعويضات واشتراكات وتحويلات جارية وتخصيصية
(-)٢٩٧,٤	٩٢٨,٦	٦٣١,٢	اعتمادات إجمالية فى موازنات بعض الجهات
٩٠١,١	٨٩٠,٨	١٧٩١,٩	فوائض مرحلة واحتياطات وغيرها
١٢٨٠,٠	١٧٧٧,٠	١٩٠٥,٠	اعتمادات أخرى
٢٠٠٦,٧	٢٠٩٣٣,٥	٢٢٩٤٠,٢	إجمالى

وبصفة عامة , فإن المصروفات الأخرى وجملتها ٢٢٩٤٠,٢ مليون جنيه , تمثل نسبة ٩,٥ % من مصروفات التشغيل البالغة ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه كما تمثل نسبة ٨,٦ % من اجمالى الإنفاق العام البالغ ٢٦٧١٠٨,٠ مليون جنيه .

ويلاحظ أن الزيادة فى النفقات الجارية المتنوعة ترجع أساساً إلى مراعاة إدراج أكبر قدر ممكن من مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة ضمن مصروفات الموازنة , ولها مقابل فى الموارد . والأمر ذاته بالنسبة للفوائض المرحلة فى بعض الهيئات الخدمية ذات الطبيعة الخاصة كهيئة الآثار المصرية والتي يقابلها إيرادات لهذه الجهات وذلك دون التأثير على حريتها فى استخدام أموالها فى الأغراض التي تراها .

٦. شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " :

بلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢٥٥٠٠,٠ مليون جنيه مقابل ٢٠٢٤٠,٠ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٥٢٦٠,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٦,٠ % .

وبصفة عامة توزع اعتمادات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " على موازنات الأجهزة المعنية على النحو التالى

-:

موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨		البيان
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٤٥,٧	٩٢٥٧,٥	٥٠,٠	١٢٧٣٨,٥	الجهاز الإدارى
١٤,٢	٢٨٧٩,١	٦,٩	١٧٦٠,٠	المحليات
٣٤,٦	٦٩٩٧,٤	٣٨,٧	٩٨٧٣,٧	الهيئات الخدمية
٥,٥	١١٠٦,٠	٤,٤	١١٢٧,٨	احتياطيات
١٠٠	٢٠٢٤٠,٠	١٠٠	٢٥٥٠٠,٠	إجمالى

ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية :

جدول رقم (١٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦	مشروع ٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
مليون جنيه	مليون جنيه	
٨١٧٩,٥	٩٧٢٤,٤	= الأصول الثابتة :
٣٢٦٦,٨	٤٥١٤,١	• مباني وإنشاءات
٨٥,٩	١٣٤,٩	تشبيبات
١١٥٣٢,٢	١٤٣٧٣,٤	مباني غير سكنية
		مباني سكنية
		جملة
٤٥٩٤,٠	٦١٧٠,٠	• آلات ومعدات ووسائل نقل وانتقال :
١٩٨,١	٣٩٧,٢	آلات ومعدات
٦٤,٠	١١٧,٣	وسائل نقل
١٠٨,٩	٢٠٢,٩	وسائل انتقال
٥١٧,٢	٥٤٣,١	عدد وأدوات
		تجهيزات
٥٤٨٢,٢	٧٤٣٠,٥	جملة
١٧,٥	٢٠,٠	• أصول ثابتة أخرى (ثروة حيوانية)
١٧٠٣١,٩	٢١٨٢٣,٩	جملة الأصول الثابتة
١٣٤,٣	٣٢٧,١	= أصول طبيعية
٥٢,٠	٣٥,٥	= فوائد سابقة على بدء التشغيل
٤٤١,٤	٣٧٥,٠	= البعثات
١٤٧٢,٤	١٨١٠,٧	= أبحاث ودراسات
٢,٠	٠,٠	= دفعات مقدمة
١١٠٦,٠	١١٢٧,٨	= احتياطات عامة
٢٠٢٤٠,٠	٢٥٥٠٠,٠	إجمالي عام

ب . التصنيف الوظيفى للمصروفات العامة: -

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ حسبما وافق مجلسكم الموقر - بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات ، كما تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة .

وحسبما سبق فقد تم عرض مصروفات التشغيل بمشروع الموازنة العامة للدولة وجملتها ٣,١٥٥,٢٤١ مليون جنية وفقاً للتصنيف الاقتصادى موزعة على الأبواب المختلفة من أجور ، وشراء سلع وخدمات ، وفوائد ، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ، ومصروفات أخرى ، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات) .

وتبعاً لما تقدم فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مصروفات التشغيل بمشروع الموازنة العامة للدولة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة بما تشمله من خدمات عامة ، ودفاع وأمن قومى ، النظام العام وشئون الأمن العام ، والشئون الاقتصادية ، وحماية البيئة ، والإسكان والمرافق ، والصحة ، والشباب والثقافة والشئون الدينية ، والتعليم ، والحماية الاجتماعية .

ويوضح البيان التالى الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة حسبما قدر لها فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بنظيرتها فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ سواء المقدر أو المتوقع :

جدول رقم (١٩)
التصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٧/٢٠٠٦		مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧				الأنشطة الوظيفية
متوقع	موازنة	اجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الاداري	
٧١٥٧٠,١	٧٣٠٧٠,٢	٧٩٠٤٢,٨	٦٧٧,٨	٧٨٢٣,٧	٧٠٥٤١,٣	١- الخدمات العامة
١٧٣٣٠,٢	١٧٣٣٠,٢	١٩١٩٧,٤	٨,٤	٠,٠	١٩١٨٩,٠	٢- الدفاع والأمن القومي
٩٥٧٩,٧	٩٥٧٩,٧	١١٣٥٤,١	٥٧٦,٨	٠,٠	١٠٧٧٧,٣	٣- النظام العام وشئون الأمن العام
١١٥٤٩,٤	١١٨٠٩,٠	١٦١٤٤,٩	٨٢٩١,٠	٢٣٤٩,٥	٥٥٠٤,٤,٤	٤- الشؤون الاقتصادية
٧٨٨,٥	٧٨٨,٥	٩٠٨,١	٧٦٨,٨	٠,٠	١٣٩,٣	٥- حماية البيئة
٦٥٠٨,٠	٥٧٤٠,٤	٦١٩٣,٨	٢٣٠٦,١	٢٨٨,١	٣٥٩٩,٦	٦- الاسكان والمرافق والمجمعات
٩٣٤٥,٣	٩٣٤٥,٣	١٠٦٠١,٩	٢٥٩٢,٥	٣٥٢٧,٣	٤٤٨٢,١	٧- الشؤون الصحية
٧٨١٥,٣	٧٨١٥,٣	٩٦٣٥,٠	٣١٩٧,١	٥٢١,٥	٥٩١٦,٤	٨- الشباب والثقافة والشؤون الدينية
٢٧٤٤٢,٧	٢٧٤٤٢,٧	٣٠٦٨٨,٨	٧٨٢٠,٩	١٨٠٥٤,٣	٤٨١٣,٦	٩- التعليم
٥٠١٧٣,٨	٥٤٣٥٣,٦	٥٧٧٨٤,٥	٧٣,٥	٦٠٥,٢	٥٧١٠٥,٨	١٠- الحماية الاجتماعية
٢١٢١٠,٣,٠	٢١٧٢٧٤,٩	٢٤١٥٥١,٣	٢٦٣١٢,٩	٣٣١٦٩,٦	١٨٢٠٦٨,٨	الاجمالي

كما يوضح البيان التالي توزيع المصروفات بالتصنيف الوظيفي
على الأبواب المختلفة لمصروفات التشغيل وكذلك على التصنيفات
الوظيفية مقارنة بفعليات السنوات السابقة .

ويوضح البيان الاحصائي المرافق لهذا البيان المالي تفاصيل
الاعتمادات المخصصة وفقاً للتصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة .

جدول رقم (٢٠)
المصروفات بالتقسيم الوظيفي
للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

بالمليون جنيه

قطاعات			٢٠٠٦/٢٠٠٧		جملة مشروع	شراء الأصول	المصروفات	الدعم والمتم	الفوائد	شراء السلع	الأجور	البيانات
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	متوقع	موازنة	٢٠٠٧/٢٠٠٨	غير المالية	الأخرى	والمزايا الاجتماعية		والخدمات	وتعويضات العاملين	
١٤٥٩٨٧,٩	١٦١٦١٠,٨	٢٠٧٨١٠,٦	٢١٢١٠٣,٠	٢١٧٢٧٤,٩	٢٤١٥٥١,٣	٢٥٥٠٠,٠	٢٢٩٤٠,٢	٦٤٤٦٥,٠	٥١٩٧٨,٧	١٧٠٩٣,٦	٥٩٥٧٣,٨	- الإجمالي العام
٤٥٢٨٧,٩	٥١٠٤٢,٩	٥٤٠٩٣,٥	٧١٥٧٠,١	٧٣٠٧٠,٢	٧٩٠٤٢,٨	٥٦٨٦,١	٢٠٢٥,٧	٢٥٨٣,٩	٥١٧٤٩,٤	٥٢٧٣,٥	١١٧٢٤,٢	= خدمات عمومية عامة
١٤٥٦٢,٦	١٤٨٠٤,٤	١٥٩٣٣,١	١٧٣٣٠,٢	١٧٣٣٠,٢	١٩١٩٧,٤	٩٩,٠	١٩٠٥٤,٥	٠,٣	٠,٠	١٥,٨	٢٧,٨	= الدفاع والأمن القومي
٧٥٩٠,٣	٨٩٠١,١	١٠٥٢٣,٤	٩٥٧٩,٧	٩٥٧٩,٧	١١٣٥٤,١	٩٩,٠	٥٥٣,٨	١٩٤,١	٠,٠	١١٨٠,٦	٨٤٣٥,٦	= النظام العام وشئون الأمن العام
١١٩٥٩,٢	١١٧٥٤,٢	١١٣٣٦,٠	١١٥٤٩,٤	١١٨٠٩,٠	١٦١٤٤,٩	٦٦٢٦,٨	٤٦٤,٧	٢٢٨٣,٣	١٥٣,٨	١٩٦٦,٥	٤٦٤٦,٨	= الشؤون الاقتصادية
٤٤٠,٤	٤٩٣,٢	٤١٢,٢	٧٨٨,٥	٧٨٨,٥	٩٠٨,١	١٠٨,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٥٦٩,٣	٢٣٠,١	= حماية البيئة
٥٨٨١,٦	٦٠٠٢,٧	٥٦١٣,٨	٦٥٠٨,٠	٥٧٤٠,٤	٦١٩٣,٨	٥٥٨٥,١	٣,٣	٣,٧	٣,٩	٢١٧,٦	٣٨٠,٢	= الإسكان والمرافق المجتمعية
٨٠٧٣,٥	٧٢٥٧,٧	٩٦٦٤,٩	٩٣٤٥,٣	٩٣٤٥,٣	١٠٦٠١,٩	١٠٩٦,١	٢٣٢,٥	١٤٢٢,٤	١٤,٩	٣٠٢٧,٧	٤٨٠٨,٣	= الصحة
٦٦٤٧,٦	٧٣٠٦,٤	٧١٣٥,٠	٧٨١٥,٣	٧٨١٥,٣	٩٦٣٥,٠	١٧٤٧,٦	٤٤١,١	٨١٠,٠	٠,٩	١٤٠٩,٠	٥٢٢٦,٤	= الشباب والثقافة والشئون الدينية
٢٢٦٦٦,٨	٢٥٨١٧,٦	٢٥٦٢٦,٥	٢٧٤٤٢,٧	٢٧٤٤٢,٧	٣٠٦٨٨,٨	٣٤٢٧,٩	١٦٣,٨	١٤٨,٧	٥٥,٣	٣٣٩٤,٤	٢٣٤٩٨,٧	= التعليم
٢٢٨٧٨,٠	٢٨٢٣٠,٦	٦٦٩٧٢,٢	٥٠١٧٣,٨	٥٤٣٥٣,٦	٥٧٧٨٤,٥	١٣٣,٤	٠,٤	٥٧٠١٨,٣	٠,٥	٣٩,٢	٥٩٥,٧	= الحماية الاجتماعية

٢. الإيرادات العامة :

قدرت الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيه , مقابل ١٦٣٩٠٦,٣ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ , بزيادة قدرها ٢٠٨٢٢,٣ مليون جنيه , بنسبة زيادة ١٢,٧% , ومقابل ١٧٢١٥٣,٠ مليون جنيه متوقع فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ١٢٥٧٥,٦ مليون جنيه بمعدل زيادة ٧,٣% .

والإيرادات العامة فى مشروع الموازنة المعروض وقدرها ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيه إنما تغطى نسبة ٧٦,٥% من المصروفات العامة اللازمة للتشغيل وقدرها ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه , ومن ثم تظل هناك فجوة بين جانبي الإيرادات العامة والمصروفات العامة تصل إلى ٥٦٨٢٢,٧ مليون جنيه تمثل العجز النقدى فى مشروع الموازنة العامة للدولة وهو ما تصل نسبته إلى ٦,٧% من الناتج المحلى الاجمالى .

والإيرادات العامة المشار إليها إنما تتكون أساساً من الأبواب الثلاثة الآتية :-

- الضرائب .
- المنح .
- الإيرادات الأخرى .

١. الضرائب :

تتمثل الضرائب فى كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين والتشريعات الملزمة بهذه الضرائب سواء أكانت ضرائب عامة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورسوم جمركية أو غيرها .

وقد بلغت تقديرات هذه الضرائب فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ١٢٠٠٧٤,١ مليون جنيه ,

مقابل ١٠٥٦٤٤,٧ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ١٤٤٢٩,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٣,٧% .

غير أنه وبالقياس على المتوقع تحصيله فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، وأخذاً فى الاعتبار فعاليات السنوات السابقة على ذلك، فإن حصيله الإيرادات الضريبية ينتظر أن تكون فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فى حدود ١٠٨٦٠,٨,٥ مليون جنيه ، تزداد إلى ١٢٠٠٧٤,١ مليون جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، أى تكون الزيادة عن المتوقع فى حدود ١١٤٦٥,٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠,٦% .

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيله الضرائب خلال السنوات الخمس السابقة على مشروع الموازنة المعروض مقارنه بتقديراتها عن تلك السنوات :-

جدول رقم (٢١)

تطور حصيله الضرائب

(بالمليون جنيه)

السنوات المالية	التقديرات	الفعليات والمتوقع
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٨٨٧٦,٦	٥٥٧٣٦,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٤٣٦٣,٤	٦٧١٤٧,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩٨٤٢,٤	٧٥٧٥٩,٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١٦٠٧,٢	٩٧٧٧٨,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥٦٤٤,٧	١٠٨٦٠,٨,٥ (متوقع)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠٠٧٤,١ (مشروع موازنة)	١٢٠٠٧٤,١ (متوقع)

والزيادة المشار إليها في تقديرات الضرائب في مشروع الموازنة العامة لا تعنى بحال من الأحوال فرض أى ضرائب جديدة, وإنما هى فى الواقع تفعيلاً لتطوير الأداء وتطبيق قانون الضريبة على الدخل الجديد بأسلوب جديد وبالتزام مجتمعى جديد وما ترتب عليه من تنشيط لتحصيل المتأخرات فضلاً عن أن جانب ليس بالقليل منها مرتبط بـضرائب البترول انعكاساً لنشاط قطاع البترول وما تؤديه الخزنة العامة للدولة من دعم للمواد البترولية وما يقابل هذا الدعم من تحويل للخزنة العامة للإيرادات التى تستخدم بالفعل فى تمويل هذا الدعم ، كما روعى فى تلك التقديرات الآثار المترتبة على التعديلات المتتالية على التعريفات الجمركية وأخرها بالقرار الجمهورى رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ وكذلك الآثار المترتبة على تطبيق قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلات قانون ضرائب الدمغة رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ فضلاً عن بعض التعديلات الأخرى التى تمت على قانون الضريبة على المبيعات كالسماح بخصم ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وتعديلات الضريبة على المياه الغازية ، وإن كانت آثار هذا الخفض قد تم تعويضها فى الجزء الأكبر منها نتيجة توسيع قاعدة المجتمع الضريبى ومن القطاع غير الرسمى .

وبصفة عامة فإن تقديرات الإيرادات الضريبية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تنقسم إلى :-

جدول رقم (٢٢)
مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
فعلي	متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٥٤٧٤٤,٩	٥٩٩٥١,٣	٦١٦٤٩,١	٦٤٤٨٧,٥	الضرائب العامة على الدخل والأرباح وضرائب التمغة
٢٧٤٥٦,٩	٣٠٧٠٧,٧	٢٩٠٢٨,٥	٣٥٧٣٩,٠	الضرائب على المبيعات
٩٥٥٥,٢	١١٢٣٠,٥	٩٦٠١,٠	١٣٢٨٤,٠	الضرائب والرسوم الجمركية
٦٠٢١,٥	٦٧١٩,٠	٥٣٦٦,١	٦٥٦٣,٦	باقي الإيرادات الضريبية
٩٧٧٧٨,٥	١٠٨٦٠٨,٥	١٠٥٦٤٤,٧	١٢٠٠٧٤,١	إجمالي

وباستعراض مكونات الإيرادات الضريبية المشار إليها يتضح ما يأتي :-

الضرائب على الدخل والأرباح والتمغة :

تشكل الضرائب العامة على الدخل والأرباح وضريبة التمغة العنصر الأساسي في الإيرادات الضريبية , إذ أن تقديراتها في مشروع الموازنة المعروض تبلغ ٦٤٤٨٧,٥ مليون جنيه أما يعني أنها تمثل ٥٣,٧% من الإيرادات الضريبية , ومن ثم فقد بات من الأهمية بمكان توزيع هذه الضرائب العامة على مكوناتها الرئيسية التالية حتى تتضح الصورة أمام حضراتكم :-

جدول رقم (٢٣)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيهه)

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة		
٢٣٦١٩,٨	٢١٣٩٨,٠	٢٦٨١٣,٠	٢٣٢٧٣,٩	ضرائب البترول
٧٣٢١,٠	٨٤٠٣,٠	٨٨٢٥,٠	٩١١٩,٠	ضرائب قناة السويس
٣٨٤١,٨	٤٣٠٢,٨	٤٣١٨,١	٤٢١٥,٧	ضرائب البنك المركزى
٧٣٢٠,٤	١٠١٣١,٠	٧٠٠٠,٧	٩٣٣٤,٠	ضريبة أرباح الشركات الأخرى
٣٥٩٥,١	٤٠١٤,١	٤١٧٩,٠	٤٦٥٦,٠	ضرائب النشاط التجارى والصناعى
٤٢٠٥,٧	٥٠٠٠,٠	٤٦٧٤,٤	٦٥٠٠,٠	ضرائب المرتبات وما فى حكمها
٤١٩٠,٥	٥٩٨٩,٥	٥١٦١,٥	٦٧٤٨,٠	ضرائب التمغنة
١٦٧,٨	١٧٥,٠	١٧٥,٠	٢١٦,٠	ضرائب المهن غير التجارية
١٥٨,٥	١٧٢,٠	١٧٤,٠	٢٠٥,٠	ضريبة التضامن الاجتماعى
١١,٦	١٠,٠	٢٨,٧	٠,٠	الضريبة العامة على الدخل
٦,٤	٦,٢	٦,٢	٩,٢	ضريبة الثروة العقارية
٣٠٦,٣	٣٤٩,٧	٢٩٣,٥	٢١٠,٧	باقى الضرائب
٥٤٧٤٤,٩	٥٩٩٥١,٣	٦١٦٤٩,١	٦٤٤٨٧,٥	الإجمالى

إن الضرائب العامة والمقدرة بنحو ٦٤٤٨٧,٥ مليون جنيهه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إذ تسهم بنحو ٥٣,٧% فى الإيرادات الضريبية كما سبق إيضاحه ، فإنها تسهم بنسبة ٣٤,٩% من اجمالى الإيرادات البالغة ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيهه ، والأهم من ذلك أن الضرائب العامة تغطى أيضاً نحو ٢٦,٧% من اجمالى المصروفات العامة البالغة نحو ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيهه .

الضرائب على المبيعات :

بلغت تقديرات الضرائب على المبيعات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٣٥٧٣٩,٠ مليون جنيه مقابل ٢٩٠٢٨,٥ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أي بزيادة قدرها ٦٧١٠,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٣,١ % .

غير أنه وبقياس تقديرات مشروع الموازنة بالمقارنة بالمتوقع تحصيله في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمتوقع له أن يصل إلى ٣٠٧٠٧,٧ مليون جنيه فإن الزيادة تصبح ٥٠٣١,٣ مليون جنيه أي بنسبة زيادة ١٦,٤ % .

ويوضح البيان التالي تقديرات الضرائب على المبيعات موزعة على أنواعها المختلفة :-

جدول رقم (٢٤)

الضرائب على المبيعات

بالمليون جنيه

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٥٥٥٠,٠	٦٤١٣,٥	٦٤٨٩,٩	٧٢٤٤,٢	ضريبة المبيعات على السلع المحلية
٩٩٣٢,٠	١١٨٣٩,٠	١٠٤١٨,٠	١٣٧٠٨,٧	ضريبة المبيعات على السلع المستوردة
٦٤٨٧,١	٦٤٠٠,٩	٦١١٤,٢	٧٣٧٢,٥	ضريبة المبيعات على سلع الجدول رقم (١)
٥٤٨٧,٨	٦٠٥٤,٣	٦٠٠٦,٤	٧٤١٣,٦	ضريبة المبيعات على الخدمات
٢٧٤٥٦,٩	٣٠٧٠٧,٧	٢٩٠٢٨,٥	٣٥٧٣٩,٠	الإجمالي

والضريبة على المبيعات في شكلها المتقدم والمقدرة ٣٥٧٣٩,٠ مليون جنيه إنما تمثل نسبة ٢٩,٨ % من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة بـ ١٢٠٠٧٤,١ مليون جنيه كما تمثل نسبة

١٩,٣% من اجمالي الإيرادات العامة البالغة ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيه .

على أنه ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ضريبة المبيعات إنما تسهم في تغطية نسبة ١٤,٨% من اجمالي المصروفات البالغة ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه .

الضرائب والرسوم الجمركية :

قدرت الضرائب والرسوم الجمركية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ١٣٢٨٤,٠ مليون جنيه ، وذلك مقابل ٩٦٠١,٠ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، أي بزيادة قدرها ٣٦٨٣,٠ مليون جنيه ، بمعدل زيادة ٣٨,٤% .

غير أنه وبالمقارنة بالمتوقع تحصيله من هذه الضرائب والرسوم الجمركية في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمنتظر له ١١٢٣٠,٥ مليون جنيه فإن الزيادة في مشروع الموازنة تكون ٢٠٥٣,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٨,٣% .

وتبعاً لذلك فإن الضرائب والرسوم الجمركية المقدرة في مشروع الموازنة بمبلغ ١٣٢٨٤,٠ مليون جنيه تمثل نسبة ١١,١% من الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة والمقدر لها ١٢٠٠٧٤,١ مليون جنيه ، كما أنها تمثل نسبة ٧,٢% تقريباً من إجمالي الإيرادات المقدر لها ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيه .

وبصفة عامة فإن إسهام الضرائب والرسوم الجمركية المقدر لها ١٣٢٨٤,٠ مليون جنيه إنما تغطي نسبة ٥,٥% من إجمالي المصروفات العامة في مشروع الموازنة البالغة ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه .

ويوضح البيان التالي تقديرات الضرائب والرسوم الجمركية في مشروع الموازنة مقارنة بتقديرات وتوقعات السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وفعلي السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ :-

جدول رقم (٢٥)
الضرائب الجمركية

بالمليون جنيه

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٩١٧٧,٩	١٠٧٣٢,٦	٩٠٩٧,٢	١٢٧٦٨,٢	الضرائب القيمة :- • الضرائب الجمركية القيمة • ضريبة الوارد على الدخان
٣٧٥,٨	٣٩٥,٩	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	
٩٥٥٣,٧	١١١٢٨,٥	٩٤٩٧,٢	١٣١٦٨,٢	جملة
١,٥	١٠٢,٠	١٠٣,٨	١١٥,٨	أخرى
٩٥٥٥,٢	١١٢٣٠,٥	٩٦٠١,٠	١٣٢٨٤,٠	الإجمالي

غير أنه عند النظر إلى الضريبة الجمركية فإنه لا ينبغي أن نقف عند أثرها المالي على موارد الدولة أو عجز الموازنة وإنما ينبغي النظر إلى تلك الضريبة باعتبارها واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدم في إدارة الاقتصاد القومي وكأداة هامة تسهم في زيادة الإنتاج وتدعم الصناعات الوطنية وتحقق الحماية التنافسية العادلة . كما أن الضريبة الجمركية تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتوسيع آفاق الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة وتشجيع الصادرات .

ومن ثم فإن ما أتخذ من خطوات لإصلاح الضريبة الجمركية وهيكله التعريفية الجمركية اعتباراً من ٢٠٠٤ وحتى تاريخه إنما

هو تصحيح لمسار استخدام الضريبة الجمركية بمفهومها
الاقتصادي السليم .

الإيرادات الضريبية الأخرى :-

إن منظومة الإيرادات الضريبية التي تتركز أساساً في الضرائب
على الدخل وضريبة المبيعات والضريبة الجمركية ، إنما تستكمل
من خلال الإيرادات الضريبية الأخرى المتمثلة في عدد من
الضرائب والرسوم المقررة .

وتقدر الإيرادات الضريبية الأخرى في مشروع الموازنة العامة
للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٦٥٦٣,٦ مليون جنيه وذلك
مقابل ٥٣٦٦,١ مليون جنيه في موازنة السنة المالية
٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، أي بزيادة قدرها ١١٩٧,٥ مليون جنيه بنسبة
زيادة ٢٢,٣% ، وإن كان من المتوقع أن تصل حصيلة هذه
الإيرادات الضريبية الأخرى إلى ٦٧١٩,٠ مليون جنيه في السنة
المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومن ثم يكون هناك خفضاً في مشروع
الموازنة بمبلغ ١٥٥,٤ مليون جنيه بنسبة خفض ٢,٣% ، ويعود
هذا الانخفاض أساساً إلى الخفض في رسوم تنمية الموارد نتيجة
لما يترتب على التطبيق الفعلي للقانون الجديد للضرائب على الدخل
والذي الغى نسبة الـ ٢% التي كانت مفروضة على الإيرادات التي
تزيد على ١٨٠٠٠ جنيه سنوياً من صافي الأرباح الخاضعة
للضريبة .

وتتمثل الإيرادات الضريبية الأخرى فيما يأتي :

جدول رقم (٢٦)
الإيرادات الضريبية الأخرى

بالمليون جنيه

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة		
٢٠٦٧,٨	٢١٠٧,٦	١٢٦٠,٦	١٨٩٣,٧	• رسوم تنمية الموارد
٩٨٠,٤	٧١٥,٧	٦٨٣,٨	٦٨٩,٣	• الموارد الضريبية للمحليات
٠,٠	٢٩٢,٠	٢٩٢,٠	٣٠٦,٠	• رسوم العبور (سوميد)
١٠١٨,١	١١٦٠,٠	١١٦٠,٠	١٢٩٣,٨	• إتاوة قناة السويس
٦٠٥,٦	٦٣٩,١	٦٣٩,١	٧٠٢,٠	• رسوم الموانئ والمنائر
٥٣٨,٨	٦٦٠,٠	٦٦٠,٠	٧١٠,٠	• رسوم الإجراءات القنصلية
٣٢٧,٦	٣٩٠,٨	٣٥٠,٠	٤٠٥,٢	• رسوم نقل الملكية
٢١٧,٦	٢٠٧,٢	٢٠٤,١	٢٣٠,٥	• المصروفات الإدارية للعمليات الإستيرادية
٧٥,٥	٨٠,٠	٨٠,٠	٧٥,٠	• رسوم تصاريح العمل
١٩٠,١	٤٦٦,٦	٣٦,٥	٢٥٨,١	• إيرادات ضريبية أخرى
٦٠٢١,٥	٦٧١٩,٠	٥٣٦٦,١	٦٥٦٣,٦	الإجمالي

٢. المنح :

بلغت تقديرات المنح فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٣١٦٥,٨ مليون جنيه موزعة بين منح جارية وأخرى استثمارية ورأسمالية ، وذلك مقابل ٣٤٨١,٦ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومن المتوقع أن تصل المنح فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى نحو ٣٦٥٧,٣ مليون جنيه .

ويوضح البيان التالى تقديرات هذه المنح فى مشروع الموازنة العامة مقارنة بتقديرات السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وتوقعاتها وفعليات السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ :-

جدول رقم (٢٧)
المنح الجارية و الاستثمارية

بالمليون جنية

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة		
٥١١,٩	١٨٠٠,٠	١٦١٣,٠	١٦١٥,٠	المنح الجارية :- • منح خارجية مخصصة لدعم الموازنة العامة • منح محلية لجهات مختلفة
٧٢,٣	١٠٠,٥	١١١,٨	١١١,٨	
٥٨٤,٢	١٩٠٠,٥	١٧٢٤,٨	١٧٢٦,٨	جملة
١٦٠٤,٠	١٦٢٤,١	١٦٢٤,١	١٠٠٩,٦	المنح الاستثمارية : • منح مخصصة لتمويل مشروعات استثمارية • منح محلية لتمويل إستثمارات بعض الجهات
١٩١,٠	١٣٢,٧	١٣٢,٧	٤٢٩,٤	
١٧٩٥,٠	١٧٥٦,٨	١٧٥٦,٨	١٤٣٩,٠	جملة
٢٣٧٩,٢	٣٦٥٧,٣	٣٤٨١,٦	٣١٦٥,٨	الاجمالي

٣. الإيرادات الأخرى :

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى (بخلاف الإيرادات الضريبية والمنح) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٦١٤٨٨,٧ مليون جنية وذلك مقارنة بـ ٥٤٧٨٠,٠ مليون جنية في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٦٧٠٨,٧ مليون جنية، بمعدل زيادة ١٢,٢% ، غير أنه وبمراجعة المحصل الفعلي خلال الفترة المنقضية من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ خاصة مع تحصيل مقابل الرخصة الثالثة للتليفون المحمول ومراجعة المتوقع تحصيله خاصة من

البتروول، فإنه من المنتظر أن تكون حصيلة الإيرادات الأخرى فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٥٩٨٨٧,٢ مليون جنيه ومن ثم فإن المستهدف فى مشروع موازنة السنة المالية المقبلة والبالغ ٦١٤٨٨,٧ مليون جنيه يزيد عن المتوقع فى السنة المالية الحالية بمبلغ قدره ١٦٠١,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢,٧% .

والإيرادات الأخرى البالغة ٦١٤٨٨,٧ مليون جنيه إنما تشكل نسبة هامة من حجم الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة البالغة ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيه فهى تمثل نسبة ٣٣,٣% من هذه الإيرادات ، كما أنها تغطى نسبة ٢٥,٥% من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه .

والإيرادات الأخرى تتركز أساساً فى حقوق الخزانة العامة فى فوائض وأرباح الهيئات والشركات المملوكة للدولة ، حيث بلغت تقديرات هذه الفوائض والأرباح ٣٦٣٣٢,٦ مليون جنيه مقابل ٣٥٥٣٥,١ مليون جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، وإن كان المتوقع لهذه الفوائض والأرباح أن تصل إلى ٢٦٩٢٥,٠ مليون جنيه إزاء بعض التسويات المالية مع قطاع البترول لقاء خفض فى دعم المواد البترولية ، ومن ثم فإن الزيادة فى مشروع الموازنة عن المتوقع تصل إلى ٩٤٠٧,٦ مليون جنيه بمعدل زيادة ٣٤,٩% .

وتتركز هذه الموارد أساساً فى الفوائض من هيئتى البترول وقناة السويس وأرباح الشركات .

وجدير بالملاحظة أن أرباح شركات قطاع الأعمال العام ترتفع فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٥٠٠ مليون جنيه مقابل رقم

متوقع في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لا يزيد عن نحو ٥٠٠ مليون جنيه .

ويعود هذا بصفة أساسية إلى الإصلاحات المالية التي تم تفعيلها في القوائم المالية لتلك الشركات من خلال سداد مديونيات على هذه الشركات قدرها ١٦,١ مليار جنيه على مدار العامين الماليين السابقين .

كما تتضمن الإيرادات الأخرى أيضاً المقابل المنتظر لما سيؤول من الخزانة العامة من الجيل الثالث ورخصة التليفون الدولي وإيرادات الخدمات المؤداه ومقابل الخدمات الحكومية والموارد الذاتية المتاحة لتمويل الاستثمارات ، فضلاً عن موارد الصناديق والحسابات الخاصة والتي رؤى أهمية تضمينها موارد الموازنة في مقابل مصروفات هذه الصناديق والحسابات الخاصة وذلك إعمالاً لمبدأ العموم والشمول للموازنة العامة للدولة .

وبصفة عامة فإن الإيرادات الأخرى في مشروع الموازنة العامة تتمثل فيما يأتي :

جدول رقم (٢٨)
الإيرادات الأخرى

بالمليون جنيه

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧	البيان
	متوقع	موازنة		
				١. الفوائض والأرباح :-
١٢٥٣٣,١	١٢١٥٨,٠	١٨٩٧٧,٠	١٧٢٩٣,٠	• فائض البترول
١٠٤٨٧,٥	١١٧٦٦,٠	١١٧٦٦,٠	١٣١٧٨,٠	• فائض قناة السويس
٠,٠	٠,٠	١٠٠٠,٠	٥٠,٠	• فائض البنك المركزي
٤٧٥,٧	٦٠٠,٠	١١٨١,٦	١٣٩٩,٠	• فائض الهيئات الإقتصادية
٨٦٥,٥	٢٤٠١,٠	٢٦١٠,٥	٤٤١٢,٦	• أرباح الشركات (قطاع الأعمال العام وغيرها من الشركات)
٢٤٣٦١,٨	٢٦٩٢٥,٠	٣٥٥٣٥,١	٣٦٣٣٢,٦	جملة (١)
				٢. حصيلة بيع السلع والخدمات :
٦٩٢,٦	٦٩٢,٥	٩٦٧,٨	٩١٦,٣	• إيرادات الخدمات
١٣٩٣,١	١٨٩٦,٤	١٤٨٤,٩	١٦٤٠,٤	• مقابل الخدمات الحكومية
٥٧٥٣,٨	٥٢٣٠,٠	٦٠٣٠,٠	٦٣٢٥,٧	• موارد الصناديق والحسابات الخاصة
٥١,٢	٤٢,٣	٤٢,٣	١٢,٠	• حصيلة المخزون السلعي
٧٨٩٠,٧	٧٨٦١,٢	٨٥٢٥,٠	٨٨٩٤,٤	جملة (٢)
				٣. الفوائد المحصلة
١٣١٣,١	٩٤٠,٠	١٤٤٥,٢	١٦٣٦,٦	٤. إتاوة البترول
٣٥٩٠,٠	٢٧٠٨,٠	١٠٢٠,٠	١٥٧٢,٠	٥. موارد متاحة لتمويل الاستثمارات
٣٧٠٥,٣	١٥٢٨,٩	١٧٤٨,٩	٢٥٧٧,٩	٦. مقابل الرخصة الثالثة للمحمول
٠,٠	١٥٢٨٠,٠	٤٧٠٠,٠	٠,٠	٧. إيرادات متنوعة من هيئة البترول
٦٨٩٩,٢	٧٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨. الجيل الثالث للمحمول ورخصة الدولي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٢٤٠,٠	٩. أخرى
٣٣٤٨,٢	٣٨٩٤,١	١٨٠٥,٨	٥٢٣٥,٢	
٥١١٠٨,٣	٥٩٨٨٧,٢	٥٤٧٨٠,٠	٦١٤٨٨,٧	إجمالي عام

ويلاحظ من البيان المتقدم :

١. أن تقديرات فائض البترول في مشروع الموازنة المعروض تبلغ نحو ١٧٢٩٣,٠ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ١٨٩٧٧,٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والتي يتوقع أن يقتصر المحصل منها على نحو ١٢١٥٨,٠ مليون جنيه نتيجة بعض التسويات المالية وما تسدده الخزانة من دعم للمواد البترولية .

والجدير بالإشارة أن صافي ما يؤول للخزانة العامة من قطاع البترول في مشروع الموازنة العامة المعروض يبلغ نحو ٩,٠ مليار جنيه بعد استنزال الدعم المقدر للمواد البترولية .

٢. أن موارد الصناديق والحسابات الخاصة قد روعي في تقديراتها إدراج أكبر قدر ممكن من موارد تلك الصناديق والحسابات ولها مقابل في المصروفات وذلك تحقيقاً للشفافية وإبراز لإعمال تلك الصناديق والحسابات بموازنة الدولة ومن ثم حساباتها الختامية ، وتسهيلاً على الجهات التابع لها هذه الصناديق والحسابات الخاصة - عند الصرف منها دون الحاجة إلى الرجوع إلى وزارة المالية كلما زادت المصروفات عما هو مقدر وظالما أصبح يقابلها زيادة في الإيرادات مدرجة أساساً في الموازنة العامة .

٣. أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يتضمن مبلغ ٥٢٤٠,٠ مليون جنيه متوقع تحصيله من الجيل الثالث للمحمول والتليفون الدولي .